

46 مؤسسة عامة... بكلفة تتجاوز المليار دولار أي فائدة لها والعجز يتراءم والاحتياط المالي مفقود؟

وسط سوداوية الواقع الاجتماعي والمعيشي، وـ"النق" المزمن من وضع اقتصادي مهترئ، يسترعي انتباه المراقبين العدد الهائل للمؤسسات العامة، والكثير الكثير منها بلا جدوى. فأي كلفة ترث هذه المؤسسات؟ السؤال يبدأ من: لم كل هذا العدد المنتفع جداً من المؤسسات العامة، وهل كلها تعمل؟ "الدولية للمعلومات" أحصت المؤسسات، حتى وصل العدد إلى 46.نعم، هناك 46 مؤسسة عامة! ولا يهم عندئذ إذا كان الكثير من هذه المؤسسات والمصالح المستقلة بلا جدوى. أما إذا كان لا بد من تقليص العجز في موازنة الدولة، فالأولى البدء بالغاء عدد من هذه المؤسسات والمصالح.في قانون موازنة 2018، ورد ما حرفته: "لا بد من تقليص العجز، والغاء بعض المؤسسات".إذاً، هو اعتراف رسمي بوجوب الالغاء، فمتى سيسلط المعنيون بهذه الخطوة؟والى ان يحين الوقت، لا بد من معرفة كلفة هذه المؤسسات يلفت الباحث في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين الى ان "كلفة المؤسسات العامة والمصالح المستقلة مرتفعة جداً، فهي تتجاوز المليار دولار بسهولة."ما هي هذه المؤسسات، وهل يمكن إلغاؤها، أم سيكون لذلك آثار أو تداعيات مالية وإدارية ووظيفية؟

المؤسسات 46

في العام 1972 صدر المرسوم رقم 4517 الذي يحدد النظام العام للمؤسسات العامة، ودورها ومهامها، بحيث تعتبر مؤسسة عامة المؤسسات التي تتولى مرفقاً عاماً وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري. وتنشأ المؤسسات العامة وتدمج وتلتقي بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء، على أن يحدد لكل مؤسسة عامة غايتها ومركز ونطاق عملها والوسائل الفنية والإدارية والمالية الازمة لها، ويتم ربط كل مؤسسة بحسب طبيعة عملها بإحدى الوزارات التي تمارس عليها الوصاية الإدارية، وتعين الوزارة المعنية مفوضاً للحكومة لدى المؤسسات العامة.وفقاً المرسوم نفسه، تتولى إدارة المؤسسات العامة سلطة تقريرية يتولاها مجلس إدارة وسلطة تنفيذية يرأسها مدير عام أو مدير، ويتألف عادة مجلس الإدارة من ثلاثة إلى سبعة أعضاء، من بينهم الرئيس ونائب الرئيس، ويعينون بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء.وفي حالة المؤسسات العامة، يتعدد أيضاً دور الوزير في شكل واضح، بحيث يمارس الوزير المختص سلطة الوصاية على المؤسسات العامة الخاضعة لوزارته، وتتضمن بعض القرارات لمصادقة الوزير.اما اذا كانت الكلفة مرتفعة الى هذه الدرجة، فان عدد المؤسسات العامة في لبنان، على اختلاف أنواعها (استثمارية - خدماتية - مالية - إنسانية)، يصل إلى 46 مؤسسة، وفق مراسيم إنشاء المؤسسات العامة.والمؤسسات 46 هي: المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ادارة حصر التبغ والتتباك، الجامعة اللبنانيّة، مؤسسة البحوث العلمية والزراعية، مصلحة المدينة الرياضية، مصلحة استثمار مرفا طرابلس، مصلحة معرض رشيد كرامي الدولي، مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك، المجلس الوطني للبحوث العلمية، مؤسسة المواصفات والمقاييس اللبنانيّة، تعاونية موظفي الدولة، مصرف لبنان، المشروع الأخضر، مكتب الجبوب والشمتدر السكري، مؤسسة كهرباء لبنان، المؤسسة الوطنية لضمان الودائع، مجلس الجنوب، المركز التربوي للبحوث والإنماء، هيئة أوجيرو، مجلس الإنماء والاعمار، المؤسسة الوطنية للاستخدام، مؤسسة المحفوظات الوطنية، ادارة الاحصاء المركزي، هيئة انشاء وادارة مراكز التجمع الصناعي، المكتبة الوطنية للدواء، الصندوق المركزي للمهجرين، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، مصلحة استثمار مرفا صيدا، المؤسسة العامة للاسواق الاستهلاكية، مصلحة استثمار مرفا صور، المؤسسة العامة لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، المؤسسة العامة لتمويل الدورات الرياضية الكبرى، مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان، مصلحة مياه لبنان الشمالي، مصلحة مياه البقاع الشمالي، مصلحة مياه البقاع الجنوبي، مصلحة مياه لبنان الجنوبي، المؤسسات العامة للزراعات البديلة، المؤسسة العامة للإسكان، هيئة ادارة السير والآليات والمركبات، الصندوق التعاوني للمختارين، المجلس اللبناني للاعتماد، المجلس الاعلى للصيد البري، المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس.

أين الفائدة؟

...وبعد، ولئلا نشمل الكل، انطلاقاً من ان عدداً من هذه المؤسسات يعمل وله فائدة، يبقى علينا ان نسأل عن عدد لا يأس به من المؤسسات التي تبقى بلا فائدة ولا عمل. إذ ماذا تعني مثلاً المؤسسة العامة لتمويل الدورات الرياضية الكبرى، ولم لا تكون من ضمن مصلحة المدينة الرياضية؟ وماذا تعني أيضاً المؤسسة العامة لترتيب منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت؟ أو هل سمع

احكم مرة بالمجلس اللبناني للاعتماد؟ أي مهامات له؟ وما هو دوره؟ وفق مرسوم انشائه، هو يمثل لبنان في المحافل الدولية في مجال الاعتماد، ويعمل على تبادل الاعتراف بشهادات الاعتماد مع هيئات الاعتماد الخارجية! هذا في المرسوم، ولكن اي تطبيق لمسناه من المجلس ولا يمكن دمجه بمؤسسات أخرى معنية؟... وصولاً إلى مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك في بلد لا قطار فيه. والنقل المشترك لا يعدو كونه خططاً واقتراحات ومشاريع لم تبصر النور. هذا من دون الإشارة الى معلومات كثيرة ترددت عن راتب مدير مصلحة السكك الحديد، لحظة اقرار سلسلة الرتب والرواتب والزيادات التي لحقت برواتب الكثير من المديرين العاملين! إنه لبنان العجائبي. يتتحمل كل هذه الاباء وبين تحت ضغوط وأزمة ديون... ربما المعطلة ليست في هذا الكم الهائل من المؤسسات فحسب، إنما في ممارسة دورها، أو في ممارسة الرقابة عليها أيضاً. اذ ان المؤسسات العامة تخضع، وفق مرسوم انشائها، لرقابة مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي ووزارة المال ورقابة ديوان المحاسبة المؤخرة وذلك تحت ذريعة السرعة في إنجاز الأعمال. ولكن أيننا من كل هذا؟ إن الاهدار والفساد كانا ولا يزالان العنوان الاساسي لعمل الكثير من هذه المرافق! فمتى المواجهة... والتغيير؟